الحلقة الأولى

بعد أحد عشر عاماً في قائمة الخطر..هل تعطينا اليونسكو مهلة جديدة.. وهل نستغلها أم ستكون كسابقاتها؟!!

زبيد..مدينة تاريخية عظيمة توشك على الاندثار

أكثر من أحد عشر عاماً ومدينة زبيد التاريخية ترزح تحت قائمة الخطر المهددة بالشطب من قائمة التراث العالمي حيث أعلن انضمامها للقائمة في العام ٢٠٠٠م بينما دخلت ضمن التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو في العام ١٩٩٣م، إلى أن عمرها في التراث العالمي أقل بكثير من عمرها في قائمة الخطر، فلم يترك لها أن تفرح طويلاً بأنها أصبحت مدينة عالمية تمثل تراثاً حضارياً وإنسانياً لكل البشرية، وقد حددت اليونسكو مجموعة من الخطوات والتدابير التي ينبغي على الحكومة اليمنية تنفيذها لإزالة الخطر على تراث هذه المدينة وبالتالي تعود إلى القائمة العادية لمنظمة التراث العالمي، إلا أن السنوات تمر وما تم على أرض الواقع لا يبشر بخير بل أن التشوهات والاستحداثات المعمارية التي تمثل جوهر الخطر بازدياد مستمر كل عام بل كل شهر، والجهات المعنية ومنذ سنوات وهي تشكل لجاناً وتتخذ قرارات وتصدر توجيهات ولكن الواقع في المدينة يزداد خطورة فقد شكلت لجنة عليا للحفاظ على المدينة برئاسة نائب رئيس الوزراء آنذاك من العام ٢٠٠٧م مع أن المدينة دخلت في الخطر في العام ٢٠٠٠م وهذا يعني وكما يقول عدد من المختصين أن الاهتمام الرسمي بالمدينة بدأ متأخراً جداً وعندما بدأ كان بطيئاً كسرعة السلحفاة، الثورة السياحي زار المدينة وتجول بين أزقتها وحاراتها وشوارعها ومنازلها والتقى عدداً من المسئولين والمختصين والأهالي واستوضح منهم حقيقة الأمر وما آلت إليه الأوضاع..

تحقيق وتصوير/ عبدالباسط النوعة

مدير فرع المدن التاريخية: منذ دخول المدينة قائمة التراث العالمي لم تحظ بأي اهتمام أو عناية

مدير عام المديرية: الحفاظ على زبيد مجرد كلام وغير موجود بشكل جدي

لم يعد يخفى على أحد الوضع المأساوي والمحزن للغاية الذي وصلت إليه المدينة وتراثها وتاريخها العريق فالزائر إلى المدينة بالكاد يصادف منازل ومعالم قديمة فقد ضاعت هذه القيم التراثية بين خرائب الحداثة والأسمنت والبلك الذي أصبح يشكل السمة الرئيسية لهذه المدينة العظيمة التي أدخلت ضمن قائمة التراث العالمي دون عناء أو تعب فقد كانت تملك كل المقومات الحضارية والتاريخية التي تؤلها وعن جدارة لتكون في هذه القائمة ولكن الأيادي التي بنت وعمرت هذه المدينة وأبدعتها فناً وعمارة وزخرفة منذ مئات السنين وجعلتها مدينة رائدة في العلم والمعرفة هي نفسها الأيادي التي خرج منها أولئك العابثون والمخربون لتراث أمة وحضارة شعب وتنكروا لأجدادهم العظماء وأبوا أن تخلد ذكراهم في سماوات هذا العالم وإلى الأبد، فوا أسفاه على أجدادهم وعلى هذه المدينة العظيمة التي لا يمكن ان يلد التاريخ مثلها عبر الحقب والعصور.. والأدهى من ذلك هو الاعتداء على الشوارع والمتنفسات العامة من خلال البناء عليها..

وهنا دعونا نستعرض ما قاله المسئولون والمختصون وكذا المواطنون عن الأسباب التي أدت إلى ذلك ومن المسئول.

أكثر المخالفات ينفذها مسؤولون

بداية يقول الدكتور عبدالله عويل وزير الثقافة رئيس اللجنة العليا للحفاظ على مدينة زبيد: لقد ازداد الوضع سوءا وزادت ظاهرة الاعتداء على الشوارع والمتنفسات العامة والمخالفات المعمارية مع ازدياد الانفلات الأمني وضعف قوات الضبط الحكومي وعدم تعاون الجهات المعنية مع بعضها والتي يسودها علاقات غير تكاملية والناس منقسمون بما فيهم المؤسسات حول الاستمرار بالمخالفات أو إيقافها وبالتالي يحدث نوع من التواطؤ من قبل بعض الأجهزة وتحديداً الأجهزة الأمنية مع المخالفين مما يزيد الطين بلة وترتفع نسبة المخالفات والتشوهات بالمدينة، بالإضافة إلى أن أكثر المخالفات الجسيمة يقوم بها أناس مسؤلون فإذا كانوا مواطنين عاديين يمكن ضبطهم أو على الأقل متابعتهم في البناء والعمل فالقضية الأساسية هل يوجد وعي بأهمية بقاء هذه المدينة في التراث العالمي مع العلم أن آخر رسالة جاءت من اليونسكو تحدثت فيها عن معالم زبيد ولم تتحدث عن مدينة تاريخية بأكملها وإنما عن معالم فيها، ومع ذلك إذا وجد تعاون بين أجهزة الدولة بعضها البعض والمواطن بالإضافة إلى بذل جهود سريعة وقوية يمكن أن نعمل شيء والمواطن يعتبر الأساس وبدون تعاونه لن تستطيع أجهزة الدولة عمل شيئاً فقد توفرت وسائل متعددة لتوعية المواطنين ودمجهم مع الحفاظ على ورش عمل ودورات تدريبهم وتشجيع الحرف اليدوية وترميم للمنازل والمساجد والدكاكين وكل هذا تم خلال الخمس السنوات الماضية واشتغل الصندوق الاجتماعي ومنظمة الـ(GIZ) لكن المشكلة تكمن داخل المدينة نفسها هناك من المدينة من يحرض على خروج المدينة من قائمة التراث العالمي..

واعترف الأخ الوزير أن وضع المدينة خطير وحظوظها في البقاء ضمن قائمة التراث العالمي ضعيفة جداً إلا إذا تم عمل حملة وطنية برئاسة رئيس الوزراء ومشاركة كافة الوزراء تتبنى هذه الحملة خطوات جادة لإزالة المخالفات..

وأكد الأخ الوزير أن زبيد تعتبر من أولويات وزارته وأن الاهتمام بقضيتها ستحظى بعناية ومتابعة مستمرة ومتواصلة وأنه يتواصل شخصياً وبصورة يومية لمتابعة كافة المستجدات والأعمال في المدينة كما أنه سوف يسعى إلى تبني الحكومة للحملة الوطنية وسيبذل أقصى الجهود واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على المدينة وجعل الحكومة تولي زبيد أهمية بالغة بالإضافة إلى ضرورة التعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية لعمل حملة أمنية وثقافية وتوعوية خلال الأيام القادمة الهدف منها على الأقل إزالة المخالفات التي تمس الملكية العامة كالشوارع والمساجد والأسواق والمتنفسات.

الموضوع يتطلب وعياً

ولفت الدكتور عويل إلى أن المسألة لا تتطلب توفير الأمكانيات المادية ولو كانت المسألة تحتاج إلى ذلك لطلبنا دعماً استثنائياً ووفرنا هذا الدعم للجنة ولكن الموضوع "وعي"، ولا ننسى أن الدولة لا تستطيع أن توفر إمكانيات خارج إطار الموازنة في الوقت الراهن ولكن محافظة الحديدة التي تعتبر زبيد جزأ منها لديها موارد (على الأقل الميناء) تستطيع المحافظة أن تساعد بجزء منها للمساعدة على إنجاز وإزالة المخالفات وسوف نتواصل مع الأخ المحافظ بهذا الخصوص باعتباره رئيس اللجنة، كما أننا سوف نستعين بالمحافظ باعتباره أحد أبناء زبيد على اتخاذ الوسائل التي يراها مناسبة للتفاهم مع المواطنين لإزالة المخالفات، حيث أثبتت التجارب الماضية أن استخدام القوة لإزالة المخالفات أدت إلى فجوة وعداء بين المواطنين وفرع المدن التاريخية وكذا الأمن.

ودعا الوزير أبناء زبيد إلى المحافظة على مدينتهم والتوقف عن تشويهها كونهم أصحاب المصلحة في حالة إذا ما ظلت ضمن القائمة وبالتالي تزيد فرصها المستقبلية بأن تصبح مدينة سياحية عالمية الأمر الذي سينعكس إيجابياً على مستوى حياة الناس فيها كما أنها مدينة آباءهم وأجدادهم وهم وحدهم المعنيون بالمحافظة عليها..

وزير الثقافة: وضع المدينة خطير وحظها في البقاء ضمن التراث العالمي ضعيف

ستعمل وزارة الثقافة على إقامة حملة وطنية للمدينة يشارك فيها رئيس وأعضاء الحكومة

إمكانية ضئيلة جداً

المهندس محمد أحمد مطهر مدير عام الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية فرع زبيد والذي يتواجد بصنعاء بصورة ربما تفوق تواجده في المدينة ويعلل السبب في أنه يتواجد بصنعاء لمتابعة كون المعاملات التابعة للمكتب تحتاج إلى متابعة مستمرة وجهد متواصل ما لم فلن يتم إنجازها لا سيما ما يتعلق بموارد المكتب ومستحقات العاملين فيه، وما فاجأنا أن مكتب فرع المدن التاريخية لا يملك إحصائيات شاملة لكل المخالفات الموجودة بزبيد ولم يصدر خلاصة بها بل أن المخالفات والتشويهات التي يتحدث عنها بالكاد تخص عاماً أو عامين فقط بينما أورد لنا أحد أعضاء المجلس المحلي وهو الأخ يوسف الانباري رئيس لجنة التخطيط بالمديرية رقماً شاملاً بعدد المخالفات الموجودة في المدينة والتي أوضح أن عددها يربو عن (٢٤٠٠) مخالفة بحسب آخر الإحصائيات التي وصلت إليهم في المجلس المحلي.

ويقول المهندس محمد مطهر أن المدينة ومنذ أن دخلت قائمة التراث العالمي لم تحظ بالاهتمام والعناية اللازمة من قبل الأجهزة المعنية بالدولة وهو ما أوصلها إلى هذه الحالة فلم يتم رصد موازنة للحفاظ عليها أو عمل مخطط حفاظ فمخطط الحفاظ صدر في العام ٢٠١١م والمفروض أن يتم إصداره عقب دخولها قائمة التراث العالمي في العام ١٩٩٣م ولا نعرف لماذا تأخر حتى تم إصداره فعلى الأقل ومن باب التفاعل مع التهديد العالمي تجاه المدينة أن يتم إصداره عقب دخولها قائمة الخطر بوقت قليل، وما زاد الطين بلة هي الانفلات والأحداث التي مرت بها اليمن خلال العام الماضي الأمر الذي أنعكس سلباً على المدينة وانتشار المخلفات فيها بشكل أكبر مقارنة بالأعوام الماضية حيث تجاوزت المخالفات العام الماضي (٢٠٠) مخالفة.

قانون المدن التاريخية متى يرى النور؟

بالإضافة إلى أن قانون الحفاظ على المدن التاريخية إلى الآن لم ير النور رغم أن المشروع بدأ منذ سنوات طويلة ولايزال القانون في أروقة مجلس النواب وتحديدا لدى اللجنة المختصة لدراسته وبانتظار اقراره وهذا القانون تأخر كثيرا لأن معظم المشاكل التي تواجهها المدن التاريخية بشكل عام في اليمن ومنها زبيد سببها الرئيسي عدم وجود قانون وتدرع المواطنين وكذا الأجهزة الأمنية والقضائية بعدم وجود نص قانوني يتم الاستناد عليه لضبط المخالفين وازالة المخالفات ومنعها، الأمر الذي جعل الأوضاع بهذا الشكل لاضبط ولا أمن ولا إمكانيات لردع المخالفين فخلال العام الماضي لم يتقدم لطلب الترخيص سوى شخص واحد مع التصاريح مجانا وسيتم تقديم المساعدة كذلك في الرسومات والتخطيط حتى أن فرع الهيئة لم يستطع ايقاف الاعتداء على المساحات العامة والملك العام لأن الهيئة جهة فنية اشرافية ليس لها صفة الضبط بل يتم الرفع إلى الجهات المختصة للقيام بالضبط وتكتفي الهيئة بالحصر والرفع بيد أن الجهات المعنية تتهاون في عملية الضبط ويتم ترك المخالف ليعود مرة أخرى إلى اكمال المخالفة وتشجيع الآخرين على ذلك.

وقال مطهر كافة الجهات الشريكة معنا في الحفاظ على مدينة زبيد والتي تنخرط في الهيئة العليا للحفاظ على المدينة لم تنجز كافة التزاماتها وانما اجزاء قليلة منها حتى وزارة الثقافة التي تعتبر الجهة الأولى المسؤولة عن المدينة والمعنية بدرجة أساسية من عملية الحفاظ لم تف بالتزاماتها وخاصة بدعم مادة الياجور الذي قطع منذ عدة أعوام ولعل مادة الياجور هامة جدا بالنسبة للحفاظ والكثير من المواطنين يتذرع بأن هذه المادة غير متوفرة وبالتالي فهي مكلفة للغاية فاذا كانت وزارة الثقافة الجهة المعنية بالحفاظ لم تف بوعودها ازاء المدينة فما بالك بالجهات الأخرى، كما أن أهالي زبيد قاموا باستحداث مخالفات غير مبررة وواجب الهيئة فقط رصد تلك المخالفات وتثبيتها ومحاولة وقفها مستقبلا.

وحول عدم قدرة فرع الهيئة على توفيق المخالفات فما الجدوى من ومن المسؤول عنما يحدث في المدينة اجاب مطهر: المسؤول عنما يحدث في المدينة المواطن نفسه وليس لها دور مؤثر سوى انها سجلت أن هذا المواطن مخالف ورفعت به إلى الجهات المختصة.

وحول التوعية أوضح أن التوعية تأتي عن طريق رجال الرأي والقضاء والعلماء والمجتمع المدني فالتوعية واجبة عن طريق الاعلام وهي واجب تقوده الدولة بأجهزتها المعنية.

ما يتم اقراره يظل حبرا على ورق

وعلى الفور سألناه أين دوركم كجهة معنية أجاب: دورنا نرفع ونطالب في الاجتماعات بضرورة دعم التوعية وتوفير إمكانيات تساعد على إنجاح عملية التوعية التي تعتبر الأساس في الحفاظ على المدينة الا انها لازالت غير مهتم بها ومعظم ما يتم اقراره عبر اجتماعات لجان الحفاظ لا ينفذ منه شيء ويظل حبرا على ورق.

وأكد أن كافة الإجراءات التي اتخذت واللجان التي شكلت والخطابات والنداءات لم تستطع أن توقف أي مخالفات فزبيد تتعرض لحملة عشوائية كبيرة من المخالفات وتبني الحفاظ دون رصد الإمكانيات والموازنات امر فارغ ولا يسمن أو يغني من جوع.

أبرز المخالفات الجسيمة مبانٍ حكومية ومنازل لنافذين ومسئولين

■ منزل المحافظ رئيس لجنة الحفاظ على المدينة

■ منزل دكتور في إحدى الجامعات اليمنية

■ مبنى المواصلات